الفصل الأول

الفصل الأول

١ -١ مقدمة

توجهت اهتمامات الدولة إلى وادي الأردن في وقت مبكر منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وقد اعتبر وادي الأردن أحد الأقاليم التنموية الخمسة الموجودة في الأردن والذي يتميز بطابعه الزراعي والريفي كإقليم تنموي يحظى برعاية المسؤولين في المملكة حيث تسود فيه المناطق الريفية، وتتركز أهداف التنمية الريفية في وادي الأردن في زيادة تحسين نوعية الحياة، حيث تعتبر التنمية الريفية المتكاملة أسلوب التخطيط الأمثل الذي اعتمد للوادي، **(صالح، ٢٠٠٢)**.

ومما لا شك فيه أن تنفيذ مشروعات التنمية الشاملة لمناطق وادي الأردن قد ترك أثراً ملموساً وانعكاساً واضحاً على أهم جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، الأمر الذي يستدعي معرفة الواقع التنموي في المنطقة والكشف عن مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأساليب العلمية المناسبة المستخدمة في هذا المجال ومحاولة تقييم المستوى التنموي في هذه الجوانب.

وتعاني منطقة وادي الأردن من مشكلات عديدة تتعلق بالاستغلال الزراعي مثل نقص المياه وارتفاع نسبة ملوحتها، و عدم توفر رأس المال الكافي وعملية التسويق، وكذلك ارتفاع أجور الأيدي العاملة وتدهور خصوبة التربة وتملحها، والسلوكيات غير المرضية تجاه المشاريع التنموية مثل الاعتداء على أنابيب مياه الري، وتدخل الواسطة والمحسوبية في برامج وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية والبرامج الاقراضية والتمويلية التي حالت دون تحقيق العديد من الأهداف المتوخاه التي كانت تهدف لها خطط التنمية الطموحة التي وضعت طيلة الأعوام السابقة.

وتتعرض بعض المناطق في وادي الأردن إلى زيادة في مظاهر التصحر لعوامل طبيعية وأخرى بشرية بسبب السلوك الخطأ لمزارعي المنطقة، و لاسيما أنها من المناطق الجافة أو شبه الجافة التي تتميز بتأثرها الشديد بعمليات التصحر التي تعتبر المعيق الأكبر لعملية التنمية في المنطقة وخصوصا تملح التربة.

و من ناحية أخرى يلاحظ تعثر العديد من خطط التنمية ومشروعاتها في القطاعات المختلفة وعجزها عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، إذ كان الباعث على هذه الخطط هو زيادة الدخل القومي بنسب محددة قياساً على سنة أساس مختارة، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وتحقيق زيادة في الإنتاج المحلي الإجمالي وتخفيض نسبة العجز في الميزان التجاري، والسعي لإيجاد توزيع عادل للإنتاج ولمكاسب التنمية بين فئات الشعب ومناطقه الجغرافية، ومن ثم هدفت هذه الخطط إلى

تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة التي تشكل الاقتصاد الوطني وهي الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والمواصلات.

ولقد نتج عن مشروعات التنمية مشكلات عديدة مثل صعوبة أوضاع المزارعين الاقتصادية رغم تقدم التقنيات العلمية الحديثة وتباين مستويات التنمية بين المراكز السكانية من ناحية والمستويات المعيشية للسكان من ناحية أخرى، والإدارة غير الحكيمة لمشاريع التنمية الاجتماعية في المنطقة والتي تتخللها الواسطة والمحسوبية والعشائرية وعملية التقدم البطيء نسبيا في خدمات البنية التحتية وحاجة بعضها الملحة للصيانة وإعادة التأهيل.

كما تحول نمط الاستخدام لبعض الأراضي الزراعية من استخدام زراعي إلى استثمار سياحي وتم إعادة تحليه المياه المالحة من بعض مصادرها وتحويل وجهة استخدامها من مياه ري إلى مياه شرب باتجاه المشاريع السياحية و انتشار ظاهرة البيوت الريفية للملاكً الغائبين، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، والإخلال بالتوازن البيئي نتيجة الاستغلال الجائر وخصوصاً موارد التربة والمياه والمراعي، والنقص الحاد في الموارد المائية نتيجة انخفاض معدلات الأمطار من ناحية وزيادة الطلب على المياه للأغراض المختلفة من ناحية أخرى، كما ارتفعت وتيرة التلوث البيئي سواء الناجم عن استخدام المبيدات الحشرية أو ذلك الغبار الناتج عن عمليات التحجير والتعدين إضافة إلى المخلفات البلاستيكية والمعدنية الصلبة وغير الذائبة الناجمة عن الأنشطة البشرية المختلفة.

١ -٢ الموقع الفلكي والجغرافي لمنطقة وادي الأردن:

تقع منطقة وادي الأردن في الجزء الشمالي الغربي من الأردن، وتمتد من العدسية شمالاً حتى الشواطئ الشمالية للبحر الميت بشكل شريط بمحاذاة نهر الأردن، بين خطي طول (٣٥.٣٢) درجه و (٣٥.٤٥) شرقاً و بين دائرتي عرض (٣١.٤٠) درجه و(٣٢.٤٢) درجة شمالاً، بامتداد عرضي من الشرق إلى الغرب يتراوح بين (٨- ٢٠) كم وامتداد طولي من الشمال إلى الجنوب يبلغ (١٠٦) كم و هي جزء من حفرة الانهدام وتنخفض عن سطح البحر (٢٢٥) مترا في الشمال و(٣٩٦) متراً في الجنوب. **(الأطلس الأردني، ٢٠٠٩م)** الشكل (١-١).

وحسب قوانين التقسيمات الإدارية التي صدر آخرها عام ١٩٩٥م، قسمت المملكة بموجب هذا القانون إلى اثنتي عشرة محافظة يتبع كل منها عدد من الألوية والأقضية والنواحي، تقع منطقة وادي الأردن ضمن ثلاثة ألوية هي لواء الشونة الجنوبية ولواء دير علا ويتبعان إداريا لمحافظة البلقاء، ولواء الأغوار الشمالية ويتبع إداريا لمحافظة اربد.

ويقع لواء الشونة الجنوبية في الجزء الجنوبي منها، ويمتد بشكل شريط بمحاذاة نهر الأردن بين دائرتي عرض (٣١.٤٠) درجه و(٣١.٥٣) درجة شمالاً وبين خطي طول
(٣٥.٣٢) درجه و (٣٥.٤٥) شرقاً، بامتداد عرضي من الشرق إلى الغرب يبلغ (٢٠) كم وامتداد طولي من الشمال إلى الجنوب يبلغ (٢٦) كم بمساحة مقدارها (٢٧٢، ٦) كم مربع، (الأطلس الأردني ١٩٩٩م) ويبعد مركزة (بلدة الشونة الجنوبية) عن مدينة السلط مركز المحافظة حوالي (٢٨)كم، يحده من الشرق أحواض أودية شعيب والكفرين وحسبان ومن الغرب نهر الأردن ومن الشمال الوادي الأبيض و من الجنوب وادي زرقاء ماعين والبحر الميت.

بلغ عدد سكان اللواء (٣٨٧٥٧) نسمة (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٤م) وشكلوا ما نسبته ٢٢% من مجموع سكان منطقة وادي الأردن و هم موزعون على تسعة تجمعات سكانية هي من الشمال إلى الجنوب: الكرامة، الشونة الجديدة، الشونة الجنوبية، الجوفة، الكفرين، الروضة، الرامة، النهضة، سويمة.

تعد بلدة الشونة الجنوبية مركز اللواء حيث تتجمع فيها الدوائر الحكومية، والمؤسسات الخدمية المختلفة الأخرى، و يرتبط اللواء بالعديد من مناطق المملكة بطرق معبدة وسريعة، فمن الجهة الشمالية يرتبط بشمال المملكة عبر لواء دير علا، أما من الجهة الجنوبية فارتبط حديثاً مع الأغوار الجنوبية ومحافظات الجنوب بطريق الزاره وغور الصافي، وفي الجهة الشرقية ارتبط مع العاصمة عمان بطريق سريع (highway) هو طريق عمان – ناعور من الجهة الجنوبية الشرقية، و مع السلط بطريق وادي شعيب من الجهة الشمالية الشرقية، أما من الجهة الغربية فيرتبط مع مناطق الأراضي المحتلة عبر جسر الملك حسين.

أما لواء دير علا، فهو أقل عرضا وأكثر طولا إذ يمتد من الشرق إلى الغرب بـ (١٠) كم ومن الشمال إلى الجنوب بـ (٣٠) كم بمساحة مقدارها ٢٤٢.٦كم مربع، ويقع بين خطي طول (٣٥.٣٢) درجة و(٣٥.٣٤) درجة شرقاً و بين دائرتي عرض (٣١.٥٣) درجة و(٣٢.١٥) درجة شمالاً، ويحده من الشرق مرتفعات البلقاء و من الغرب نهر الأردن و من الشمال لواء الأغوار الشمالية و من الجنوب لواء الشونة الجنوبية ويفصل بينهما من الناحية الطبيعية الوادي الأبيض ويبلغ عدد سكانه ٤٦٤٨١ نسمة أي بنسبة ٢٧.٣% من ساكني وادي الأردن و هم موزعون على ستة عشر تجمعا سكانياً هي من الجنوب إلى الشمال ظهرة الرمل، غور كبد، مثلث المصري، داميا، ميسرة فنوش، مثلث العارضة، الطوال الجنوبي، معدي، الطوال الشمالي، أبوالزيغان، الدباب، دير علا، الرويحة، ضرار، خزمة، البلاونة.

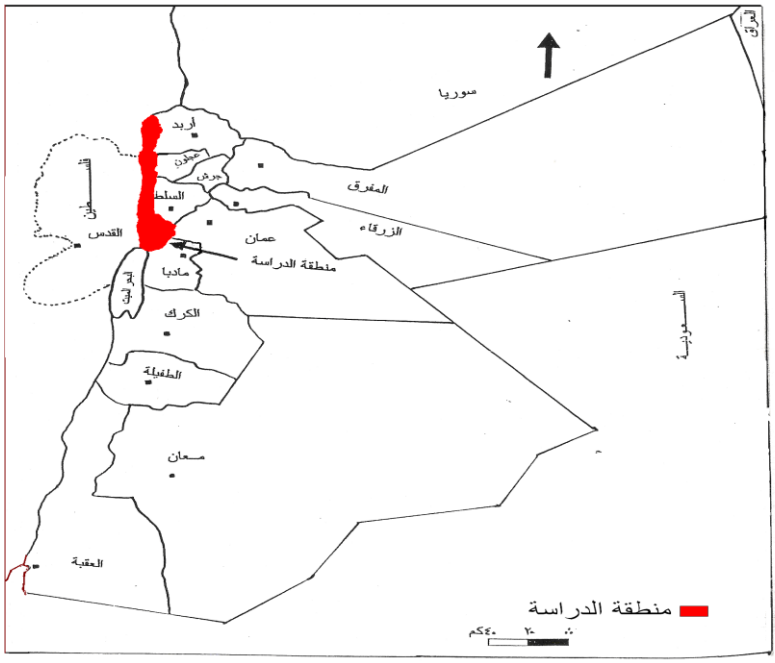

الشكل (١-١)
الموقع الجغرافي لوادي الأردن
المصدر: الأطلس الأردني، ٢٠٠٩

وتعتبر بلدة دير علا مركز اللواء، وموطن الدوائر الحكومية والرسمية ويخترقها من الوسط الطريق الرئيسي الذي يربط اللواء بالأغوار الشمالية ومحافظة اربد من الجهة الشمالية وبلواء الشونة الجنوبية ومنه إلى الجزء الجنوبي من الأغوار والعقبة من الجهة الجنوبية، كما يرتبط بالجهة الشرقية بمدينة السلط ومنها إلى عمان عبر طريق العارضة ويرتبط مع الضفة الغربية عبر جسر الأمير محمد.

أما لواء الأغوار الشمالية فيمتد من الشرق إلى الغرب بعرض ٨ كم ومن الشمال إلى الجنوب بطول ٥٠كم ويقع بين خطي طول(٣٥، ٣٣) درجة و(٥٣.٤٢) درجة شرقاً ودائرتي عرض (٣٢.١٥) درجة و(٣٢.٤٢) درجة شمالا ويحده من الشرق محافظتا اربد وعجلون ومن الغرب نهر الأردن ومن الشمال العدسية ومن الجنوب لواء دير علا ويبلغ عدد سكانه ٨٥٢٠٣ نسمة وشكلوا ما نسبته ٥٠% من سكان منطقة وادي الأردن وهم موزعون على ٢٣تجمعا سكانيا بين مدينة وقرية،

وهذه التجمعات هي من الجنوب إلى الشمال، كريمة، أبو سيدو، سليخات، ابوهابيل، القرن، سبيرة، وادي الريان، المرزة، ابوزياد، المشارع، طبقة فحل، الزمالية، الشيخ سين، كركمة، وقاص، المنشية، الفضيين، الساخنة، الشونة الشمالية، وادي العرب، ماجد، الباقورة، العدسية.

والالواء مخدوم بشبكة من الطرق المحلية التي تربط مدنه وقراه ببعضها البعض، وكذلك يربطه عدد من الطرق الخارجية باتجاه الغور الأوسط والجنوبي، و باتجاه الشرق نحو عجلون وقراها ولواء الوسطية ولواء الكورة، وباتجاه الشمال نحو اربد ومنها إلى سوريا والعراق وتعتبر بلدة الشونة الشمالية مركز اللواء ومقر معظم الخدمات والدوائر الرسمية والحكومية.

وتمتاز المنطقة بمناخها الحار صيفاً والدافئ شتاء، إذ تتراوح درجات الحرارة العظمى في فصل الصيف ما بين ٣٥-٤٥ درجة مئوية ومن ١٥- ٢٠ درجة مئوية شتاء وذلك لانخفاضها عن مستوى سطح البحر، وتعاني المنطقة من شح الأمطار وتذبذبها وإن كان لواء الأغوار الشمالية الأوفر حظاً منها لقربه من مسار المنخفضات الجوية المتكونة فوق البحر المتوسط، لذا كانت الزراعة المروية هي السمة الغالبة في المنطقة التي اشتهرت بزراعة الموز والحمضيات والخضراوات.

١ -٣ أهمية منطقة وادي الأردن وتنميتها:

تعتبر التنمية في مفهومها العام التغير المنشود والتطوير الشامل للمجتمع بكل فعالياته وتكويناته حتى يقوى على إشباع الحاجات الأساسية لأفراده، ويعمل على تحقيق الرفاهية لهم، ويحظى موضوع التنمية باهتمام العالم عامة والدول النامية خاصة، وتزداد أهمية التنمية للوطن العربي إذا علمنا أنه يعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية تتطلب منا التمسك بالمسيرة التنموية المستدامة كخيار استراتيجي يفضي إلى التغيير الإيجابي للمجتمع العربي بما يحقق له التقدم.

وتكمن منطقة وادي الأردن في الدور الاقتصادي والاجتماعي، فعلى المستوى الاقتصادي تحتل المنطقة المرتبة الأولى على مستوى المملكة في إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية، وتوجد في مناطق الأغوار٥٤%من الأراضي الزراعية المروية في المملكة.(**العايدي**، ٢٠٠١).

كما قامت الحكومة ممثلةً بهيئة وادي الأردن ثم سلطة وادي الأردن بشق قناة الملك عبد الله لتصل إلى منطقة سويمة بطول ١١٠كم، وتستمد مياهها من نهر اليرموك لتروي المزارع الممتدة على طول منطقة وادي الأردن الشرقي بمساحة٢٣٦ ألف دونم، و هي أكبر وأهم مشروع مائي في الأردن بدئ بتنفيذه عام ١٩٥٨م و اكتمل عام ١٩٨٨م، بالإضافة إلى إنشاء عدد من السدود مثل سد الملك طلال على نهر الزرقاء بسعة تخزينية تقارب ٥٥مليون م٣، و سد شعيب على وادي شعيب بسعة ٢، ٥مليون م٣، وسد الكفرين على وادي الكفرين بسعة٤، ٨مليون م٣ ثم تعليته عام ١٩٩٧م لتصل سعته إلى ٨، ٥ مليون م٣.(١٩٩٨) Jordan Valley J.V.A Authority، وسد الكرامة بسعة٥٥ مليون م٣ وهو ثاني اكبر سد في المملكة بعد سد الملك طلال، وأخيراً قيام الحكومة بجر مياه وادي الموجب لسد النقص الحاصل في الطلب على المياه في العاصمة عمان بواسطة أنابيب ومحطات ضخ تمر عبر منطقة وادي الأردن التي تحصل على جزء من هذه المياه لتزويد سدي حسبان والكفرين.

وتتميز المنطقة بمناخ يؤدّي إلى نضج الخضار و الفواكه قبل المناطق الزراعية المجاورة، الأمر الذي يزيد من أسعار هذه المحاصيل و من ثم تحسين مستوى دخل المزارع و الدخل القومي بشكل عام.

كما تتوافر بعض المعالم الدينية والتاريخية والسياحية في المنطقة فضلا عن الطقس الجميل والدافئ شتاءً مما يجعلها جاذبة للسياح والمتنزهين من داخل المملكة و من خارجها.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في الحاجة الماسة إلى تحليل الواقع التنموي في وادي الأردن والكشف عن مستويات التنمية وأنماطها المكانية التي أسفرت عنها خطط ومشاريع التنمية المختلفة في منطقة وادي الأردن وتقييم وتصنيف تلك المستويات و إظهار مدى التباين بين وحداتها المكانية اعتماداً على أساليب تحليلٍ جغرافية كمية مستخدمة في هذا المجال.